

توفر المستهلك كافة المعلومات عن السلع من حيث: الكميات المتاحة، وأنواعها وأسعارها الفعلية.

وضرحت هذه الفروض لاستخدامها في بناء النموذج الذي هدفه النموذج بحص النظر عن واقعية هذه الفروض، بينما نحكم على النموذج كلياً فإذا كانت تنبؤاته غير واقعية نحكم عليه بالفشل، ونبحث عن نموذج آخر أكثر واقعية، وتحدد الانتقار إلى أنه: بالرغم من اختلاف أسلوبي النظريتين (نظرية المنفعة الحدية، ونظريات منحنيات السواء) فإن التحويلين يتوصلان إلى نفس النتيجة، وبذلك نفهم تصرف المستهلك بشكل أفضل مما لو استخدمنا فقط أحد التحويلين، مفهوم منحنى السواء: إن فكرة منحنيات السواء تقوم على افتراض أساسي مؤداه أن المستهلك قادر على المقاضلة بين السلع والخدمات المختلفة، وهذا التفضيل تابع من شعوره مما يحصل عليه من منفعة.

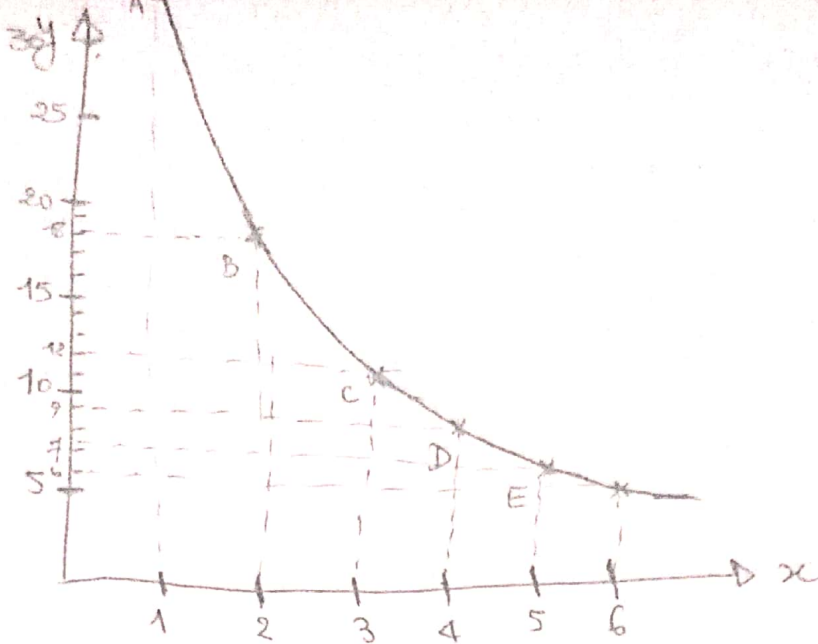
المجموعات السلعية التي يتردد للمستهلك في المقاضلة بينها، لأنه يعتقد أنها تعد بنفس مستوى الإشباع، فيضعها على نفس منحنى السواء لأنها متساوية المنافع لذلك يطلق على هذا المنحنى: منحنى السواء أو منحنى التردد. فيعرف منحنى السواء: المحل الهندسي للنقطة التي تعبر كل منها على مجموعة سلعية يرى المستهلك أنها تعد بنفس مستوى الإشباع.

مثال: إليك الجدول التالي الذي يعبر عن مجموعات سلعية يرى للمستهلك أنها تعد بنفس مستوى الإشباع، عند مستوى معين من دخله وخلال فترة زمنية معينة.

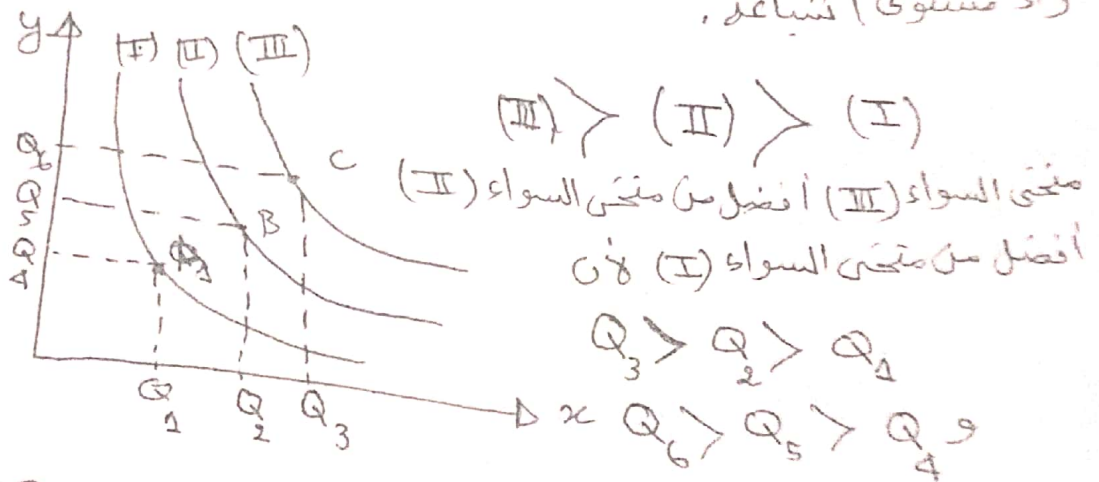
المجموعة	A	B	C	D	E	F
السلعة x	1	2	3	4	5	6
السلعة y	36	18	12	9	7, 2	6

كل مجموعة سلعية تحتوي على كميات مختلفة من السلعتين x, y تعد المستهلك لنفس مستوى الإشباع

ملاحظ أنه كلما زاد عدد وحدات إحدى السلعتين، قل عدد وحدات السلعة الأخرى. حتى يصير المستهلك على نفس مستوى الإشباع (نفس منحنى السواء)



خريطة السواء : إن المستهلك حسب هذه النظرية يستطيع ترتيب تفضيلاته للمجموعات السلعية تبعاً لاشباعها ، وبالتالي فكل منحنى سواء يعبر عن مستوى اشباع معين . و يطلق على مجموعة منحنيات مصطلح " خريطة السواء " . وطبقاً لفرض المجموعة السلعية ذات الكميات الأكبر يستمد منها للمستهلك مستوى اشباع أعلى ، فإنه كلما ابتعد منحنى السواء أكثر عن نقطة البداية زاد مستوى اشباعه .



خصائص منحنيات السواء : منحنيات السواء الخصائص الآتية :  
 1/ انحدارها من أعلى إلى أسفل من اليسار إلى اليمين ، ومحدبة نحو نقطة الأصل (البداية) ، وعدم تقاطعها .

2/ انحدارها من أعلى إلى أسفل من اليسار إلى اليمين ؛ لكي يبقى للمستهلك على نفس منحنى السواء يجب أن يأخذ منحنى السواء الشكل المحدب نحو البداية ، وذلك طبقاً لفرض تفضيل المستهلك للمجموعة السلعية ذات الوحدات الأكثر على المجموعات السلعية ذات الوحدات الأقل . فإذا اتخذ منحنى السواء شكلاً

شكلاً أفقياً ، فإن ذلك يناقض الفرض السابق ، لوجود مجموعات سلعية  
تحتوي جميعاً نفس القوامية وتختلف في قواصلها وتباع على نفس منحنى السواء ، فهذا  
لا يصلح أن يكون منحنى سواء ، وإذا اتخذ منحنى السواء شكلاً عمودياً فإنه أيضاً  
يناقض الفرض السابق لانفعال كل المجموعات السلعية على نفس القواسمة وتختلف  
في قواصلها ، فلا يمكن أن تكون على مسارات الأشباع وبالتالي لا يكون منحنى  
السواء خطاً عمودياً .

وهذه الخاصية مبنية على ظاهرة ما يعرف "تناقص المعدل الحدي للإهلاك TMS  
Taux Marginale de Substitution ، بين السلعتين x و y ويعبر عن ذلك

$$\text{رياضياً ، } \frac{\partial y}{\partial x} \text{ ، ويكون ميل منحنى السواء سالب الميل } < \frac{\partial y}{\partial x}$$

2/ منحنى السواء محرب نحو نقطة للبداً ؛ ذكرنا فيما سبق أنه في منحنى السواء  
كلما زاد عدد وحدات سلعة معينة قل عدد وحدات السلعة الأخرى . ويعني ذلك  
أن القيمة المطلقة لميل (منحنى السواء) تصغر بزيادة عدد وحدات x ، حيث  
أن الميل سالب ، فإن معدل تغيره يكون موجباً ، ويكون شرط تقعر منحنى  
السواء هو أن تكون المشتقة التفاضلية الثانية للتغير بالنسبة للتغير

$$\text{موجبة . } \frac{\partial^2 y}{\partial x^2} > 0$$

ويعرف ميل منحنى السواء بالمعدل الحدي للإهلاك y محل x ؛ عدد الوحدات  
من y التي يرغب المستهلك في التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة إضافية  
من السلعة x ، مع المحافظة على نفس مستوى الأشباع .

$$TMS_{xy} = \frac{\Delta y}{\Delta x} \text{ (في حالة مجال) ، } TMS_{xy} = \frac{\partial y}{\partial x} \text{ (عند نقطة) .}$$

$$\text{وهو مختلف عن } TMS_{yx} \text{ حيث } TMS_{xy} = \frac{1}{TMS_{yx}}$$

مثال : من المثال السابق ، أحسب  $TMS_{xy}$  ، وماذا تلاحظ ؟

$$TMS_{xy} = \frac{\Delta y}{\Delta x} = \frac{36-18}{2-1} = 18/1$$

وهكذا هو البقية

x	1	2	3	4	5	6
y	36	18	12	9	7.2	6
TMS <sub>xy</sub>		18/1	6/1	3/1	1.8/1	1.2/1

ما تلاحظ على هذه النتائج :

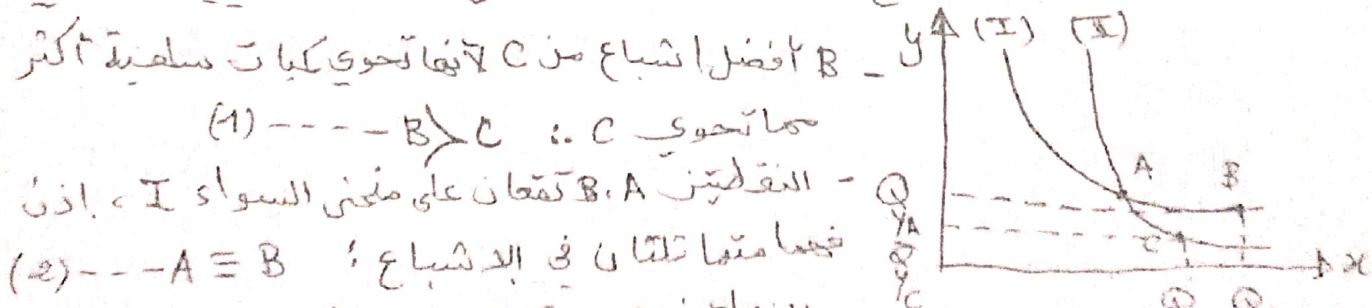
المستهلك في البداية كان مستعداً أن يصحى بـ 18 وحدة من  $x$  مقابل حصوله على وحدة واحدة من  $y$ ، بعد ذلك أصبح مستعداً أن يصحى بـ 3 وحدات فقط من  $y$  مقابل حصوله على وحدة إضافية من  $x$ ، ثم أصبح مستعداً أن يصحى بـ 3 وحدات من  $y$  مقابل حصوله على وحدة إضافية من  $x$ ، ثم يصحى بـ 1,8 من  $y$  مقابل حصوله على وحدة إضافية من  $x$ ، وفي الأخير أصبح قادر فقط أن يصحى بـ 1,2 من  $y$  مقابل الحصول على وحدة إضافية من  $x$ .  
 تلاحظ أن القيمة المطلقة للمعدل الحدي للإحلال  $y$  محل  $x$  متناقصة بتزايد عدد وحدات  $x$ . وهذا الانخفاض هو سبب تحديد منحنى السواء كما يصوره الشكل التالي:



تناقص المعدل الحدي للإحلال مع تزايد عدد وحدات  $x$ .

هندسياً للمعدل الحدي للإحلال لقوس معين، هو ميل الخط الواصل بين طرفي هذا القوس، وإذا اقتربت طرفي القوس من بعضها لمسافات متناهية في الصغر كما في المعدل الحدي للإحلال هو ميل المماس عند هذه النقطة.

3/ منحنيات السواء لا تتقاطع: نفرض أن منحنيين السواء التاليين متقاطعين



B أفضل اشباع من C لأنها تحوي كميات سلعية أكثر

كما تحوي C، B > C (1) ---

النقطتين A, B تقعان على منحنى السواء I، إذن

فهما متماثلتان في الإشباع؛ A ≡ B (2) ---

النقطتين A, C تقعان على منحنى السواء II، إذن

فهما متماثلتان في الإشباع؛ A ≡ C (3) ---

من (2) و (3) نجد هندسياً خاصية التعدي؛ A ≡ B ≡ C، لكن من (1) لدينا B > C

وهذا يناقض الفرض (إمكانية تقاطع منحنيات السواء)، فمنحنيات السواء

لا تتقاطع (4)

قيود الميزانية (خط الدخل) : إن محدودية دخل المستهلك ، وأسعار السلع والخدمات

تحدد من قدرته على شراء أي كمية من السلع التي يرغب في استهلاكها .

لتفرض أن هذا المستهلك يحصل على دخل  $R$  ، وأنه ينفق بالكامل على سلعتين

$y, x$  . تتكون علاقة الدخل لسعري السلعتين  $P_y, P_x$  كما يلي :

$$R = xP_x + yP_y$$

حيث  $y, x$  الكميات المشتراة من السلعتين  $y, x$

مثال : خصص أحد المستهلكين مبلغا ( 1000 ون ) لشراء وحدات من

سلعتين  $y, x$  . حيث سعر  $x$  هو ( 100 ون ) ، وسعر  $y$  هو ( 50 ون )

وينفق بالكامل عليهما .

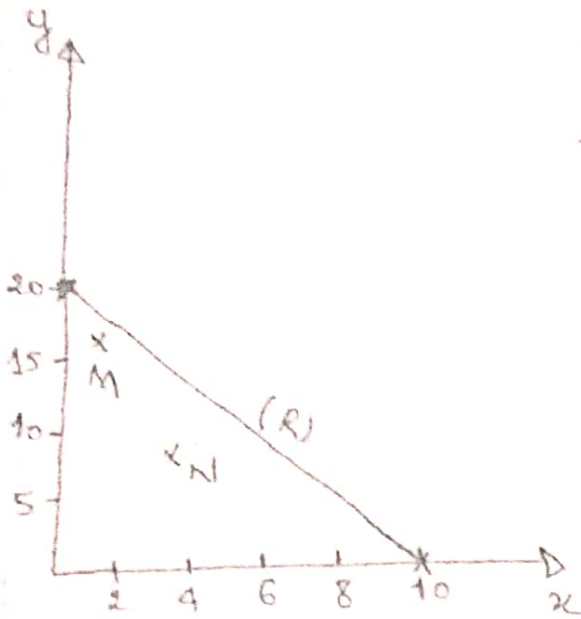
فيكون :

$$1000 = 100x + 50y \Rightarrow y = \frac{1000 - 100x}{50}$$

$$y = 20 - 2x$$

ويمكن تكوين الجدول التالي :

المجموعة	كميات السلعة $x$	كميات السلعة $y$
A	0	20
B	1	18
C	2	16
D	3	14
E	4	12
F	5	10
G	6	8
H	7	6
I	8	4
J	9	2
K	10	0
L		



خط الدخل ( قيود الميزانية ) يمثل الفرص المتاحة أمام المستهلك للحصول على كميات

من السلعتين بما يوافق دخله بالكامل عليهما ، فيشتري المجموعات السلعية الواقعة على

محاذاة خط الدخل ، وأيضا يستطيع شراء أي مجموعة سلعية واقعة أسفل

هذا المحنى ك :  $N, M$  دون أن يستنفذ كل دخله المخصص للإنفاق على  $y, x$  .

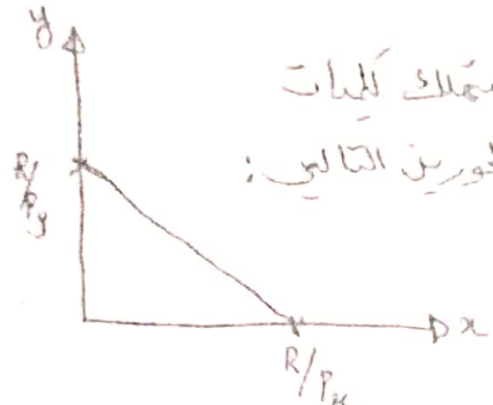
(\*)

لكنه لا يستطيع شراء أي مجموعة سلعية واقعة أعلى هذا المنحنى لأنها تكلفه أكثر من دخله .

لذا يطلق على هذا المنحنى قيد للزائدية أي أن المستهلك لا يستطيع (مقيّد) شراء أي مجموعة سلعية يفضلها ، بل عليه مراعاة العلاقة بين الدخل وسعري السلعتين  $x, y$  منتهية في خط الدخل .

يشتري مجموعات سلعية ويحرمه من مجموعات سلعية أخرى (لا يمكن لشراؤها) .  
 و يمكن كتابته بصفة عامة على الشكل :  
 $R = x p_x + y p_y$

و يمكن تبينه بيانيا كما يلي :



عند شراء المستهلك لكميات فقط من  $x$  ، وعند شراء المستهلك لكميات فقط من  $y$  .  
 نحصل على جدول نقطتي التقاطع مع المحورين التاليين :

$x$	0	$R/p_y$
$y$	$R/p_x$	0

$$R/p_y \div R/p_x = \frac{p_x}{p_y} = \text{معدل ميل خط الدخل}$$

تحرك خط الدخل : يتحرك خط الدخل وفقاً لتغير  $R, p_x$  و  $p_y$  .

1/ تغير الدخل : نفرض ان دخل المستهلك ارتفع وأصبح  $R'$  بدلا من  $R$  .

و بقي سعر  $x$  ، وسعر  $y$  ثابتين  $p_x$  و  $p_y$  .

فتكون عدد وحدات  $x$  للشراة لوحدتها دون وحدات  $y$  هي  $R'/p_x$  .

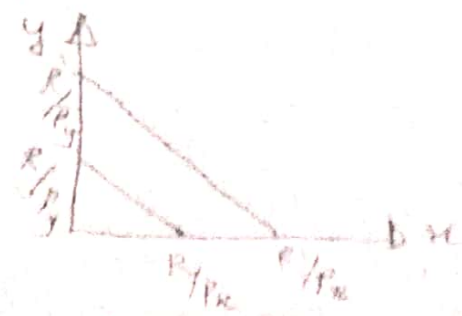
و عدد وحدات  $y$  للشراة لوحدتها دون وحدات  $x$  هي  $R'/p_y$  .

فيصبح معدل ميل خط الدخل الجديد :

$$R'/p_y \div R'/p_x = R'/p_y \times \frac{p_x}{R'} = \frac{p_x}{p_y}$$

وهو نفس معدل ميل خط الدخل القديم . فمما متوازيان . ويقع خط الدخل الجديد امام خط الدخل القديم لان  $R' > R$  .

$R'/p_y > R/p_y$  .  $R'/p_x > R/p_x$  كما يلي :



2) تغير الأسعار : نفرض أن الدخل و سعر السلعة  $y$  بقيتا ثابتين ، و ارتفع سعر

السلعة  $x$  . فيكون شكل خط للزائدية كما يلي :

$P_{x2}$  سعر السلعة الجديد وهو أكبر من  $P_{x1}$

$P_{x2} > P_{x1}$  لأن  $R/P_{x2} < R/P_{x1}$

كلما ارتفع سعر السلعة  $x$  اقترب

خط الدخل أكثر من نقطة المبدأ .

ولفس الشيء بالنسبة لارتفاع سعر السلعة  $y$  ،

لخفض السعر يتعد خط الدخل أكثر عن نقطة المبدأ .

توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء : يفاضل المستهلك بين المجموعات السلعية

التي يتيحها أمامه دخله للمتاح و سعري السلعتين التي يرغب في شرائها .

و بصفته متعقل و رشيد يختار مجموعة سلعية دون غيرها يرى أنها تُمدّه

بأقصى إشباع ، فنقول أنه يحقق توازنه .

يتحقق توازن المستهلك بحصوله على أقصى إشباع ( أكبر منفعة كلية ) في ظل دخله

المتاح و أسعار السلع التي يرغب في شرائها .

نفرض أن مستهلكا له دخل  $R$  ، يتفقه بالكامل على سلعتين  $x$  و  $y$  سعراهما  $P_x$  و  $P_y$

على التوالي ، و أمام المستهلك تفضيلات تمثلها خريطة السواء التالية .

حدد نقطة توازن هذا المستهلك ، و اشرح ذلك .

الحل :

- يتحقق أقصى إشباع على منحنى السواء (IV)

لأنه الأبعد عن نقطة المبدأ ، لكن للمستهلك

لا يستطيع شراء المجموعة السلعية D الواقعة

على هذا المنحنى ، لأنها تقع أعلى خط الدخل .

- يمنع المستهلك عن شراء المجموعة

السلعية A لأنها تقع على منحنى السواء

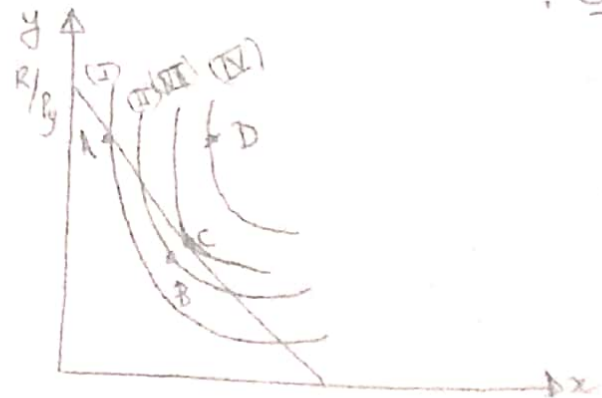
الأقل إشباعاً (I) الأترب إلى نقطة المبدأ ، حتى وإن كانت واقعة

على خط دخله .

- النقطة B تقع على منحنى سواء أعلى من السابق (II) و يستطيع المستهلك شرائها

دون أن يستنفذ كل دخله لأنها تقع أسفل خط الدخل ، لكنه يمنع عن شرائها

لوجود نقطة أكثر إشباعاً منها و تقع على خط دخله هي النقطة C .



- النقطة C : تقع على خط الدخل أي يتفق دخله بالكامل على هذه المجموعة السلعية ، وتقع على أفق منحنى سواء عند نقطة المبدأ ، يدخل ضمن استهلاك المستهلك .  
 فهي نقطة التوازن .

الخط المار بالنقطة C يمكن النظر إليه على أنه ؛ - مماس للمنحنى لمغنى السواء في النقطة C ، فيكون ميله هو  $TMS_{xy}$  ( انظر تعريف المعدل الحدي للإحلال )

$$TMS_{xy} = \frac{\partial y}{\partial x}$$

- هو أيضا خط الدخل ( المماس وخط الدخل متطابقان ) ؛ فيكون ميله  $\frac{P_x}{P_y}$  ( انظر ميل خط الدخل ) .

ف عند هذه النقطة يتحقق ؛  $TMS_{xy} = \frac{\partial y}{\partial x} = \frac{P_x}{P_y}$  وهو شرط التوازن .

وهذه النقطة C ( نقطة التوازن ) تتبادل عندها الكمية التي يرغب المستهلك في التنازل عليها من y مقابل الحصول على وحدة من x مع بقائه على نفس منحنى السواء مع ما يجب ان يتنازل عنه من y للحصول على وحدة من x .

لأن المعدل الحدي للإحلال x محل y عند أي نقطة من منحنى السواء يمثل الكمية التي يرغب المستهلك في التنازل عنها من y مقابل الحصول على وحدة إضافية من x ، ( متغيرة على طول منحنى السواء ) - (1)

بينما تمثل النسبة بين السعرين  $\frac{P_x}{P_y}$  الكمية التي يجب ان يتنازل عنها المستهلك من y للحصول على وحدة من x ، ( ثابتة على طول خط الدخل ) - (2)

من (1) ، (2) عند التوافق يحدث التوازن ( عند C ) .  
 خلاصة (مقارنة) بين العنطين التقليدي والحديث :

- إن شرط التوازن عند تحليل سلوك المستهلك لم يستخدم فكرة المنفعة الحدية

$$\frac{U_{mx}}{P_x} = \frac{U_{my}}{P_y} \Rightarrow \frac{U_{mx}}{U_{my}} = \frac{P_x}{P_y} \quad \text{هو:} \quad (1)$$

- و شرط التوازن عند تحليل سلوك المستهلك لم يستخدم المنفعة الترتيبية (مخيار السواء)

$$TMS_{xy} = \frac{\partial y}{\partial x} = \frac{P_x}{P_y} \quad \text{هو:} \quad (2)$$

(10)



من (1) و (2) نجد حسب خاصية التفاضل :

$$TMS_{xy} = \frac{U_{mx}}{U_{my}}$$

ولملاحظات نظرية للنقطة الترتيبية لا تلغى فكرة المنفعة ، نستطيع القول أن الحد المادي للإعلاء  $x$  محل  $y$  ، عبارة عن النقطة التي يضيها المستهلك يتنازل على وحدات من  $y$  والحصول على منفعة حدية أخرى إضافية من كسب وحدات من  $x$  .

- لنا شرط التوازن حسب نظرية النقطة الترتيبية :

$$TMS_{xy} = \frac{\partial y}{\partial x} = \frac{P_x}{P_y}$$

رياضيا يمكن كتابة :

$$\frac{\partial y}{\partial x} = \frac{\partial U_T}{\partial U_T} \times \frac{\partial y}{\partial x}$$

بتغيير المقام لخص على :

$$\begin{aligned} \frac{\partial y}{\partial x} &= \frac{\partial U_T}{\partial x} \times \frac{\partial y}{\partial U_T} \\ &= U_{mx} \times \frac{1}{U_{my}} = \frac{U_{mx}}{U_{my}} \end{aligned}$$

أي :

$$\frac{\partial y}{\partial x} = \frac{U_{mx}}{U_{my}}$$

وهو شرط توازن المستهلك باستخدام فكرة المنفعة الحدية .

وهذا يعني أن التحليل التقليدي والحديث متشابهان ، وإن اختلفا في الأسلوب .

توازن المستهلك رياضيا : تعطينا في السابق كيفية البحث عن توازن المستهلك

هندسيا ، عند تناوله لسلاحين فقط فما ستعنا بإحدى الهندسية التقليدية ،

وإذا استهلك ثلاث سلع فيمكن أيضا الاستعانة بإحدى الهندسية الفضائية

والبحث عن توازنه ، وإذا تعدى استهلاكه ثلاث سلع يكون البحث عن

التوازن هجريا وليس هندسيا . ومن هذه الطرق :

4/ طريقة التعويض : هذه الطريقة صالحة فقط إذا كان هناك سلعتين ، وتتمثل في إيجاد النهاية العظمى لدالة المنفعة الكلية بعد أن نعبر عنها بتغير واحد .  
 - إذا كان قيد للزيادة يعطى على الشكل التالي :

$$R = x P_x + y P_y$$

نحذف المحور  $x$  بدلالة التعويض فنكون :

$$x = \frac{R - y P_y}{P_x} = \frac{R}{P_x} - y \cdot \frac{P_y}{P_x}$$

نعوض عن قيمة المحور  $x$  باليساوية في معادلة المنفعة ، فنكون دالة المنفعة معبر عنها فقط بدلالة المحور  $x$  . نستطيع البحث عن نهايتها العظمى .

مثال : تعطي دالة منفعة مستهلك الكلية كما يلي :

$$U_1 = x \cdot y$$

دالة دخل  $R$  تنفقه بالكامل على السلعتين  $x, y$  سعراهما  $P_x, P_y$  حيث

$$P_y = 5, P_x = 2, R = 100$$

أوجد كميتي التوازن لهذا المستهلك بواسطة طريقة التعويض

الحل :

$$R = x P_x + y P_y$$

$$100 = 2x + 5y$$

نحذف المحور  $x$  بدلالة المحور  $y$  فنكون :

$$x = \frac{100 - 5y}{2} = 50 - \frac{5}{2}y$$

نعوض عن قيمة  $x$  في معادلة المنفعة فنكون :

$$U_1 = \left(50 - \frac{5}{2}y\right) \cdot y = 50y - \frac{5}{2}y^2$$

البحث عن النهاية العظمى هناك شرطان :

$$\frac{\partial U_1}{\partial y} = 0$$

$$= 50 - 5y = 0 \Rightarrow y = 10$$

$$x = 50 - \frac{5}{2}(10) = 25$$

للتأكد من أنها تعبر عن النهاية الدنيا أو العظمى نتأكد من خلال

الشرط الثاني : أن تكون المشتقة الثانية سالبة

$$\frac{\partial^2 U_1}{\partial y^2} = -5 < 0$$

فالمجرفة السليمة الموجودة (25, 10) تعبر عن نهاية عظمى، وهي نقطة توازن للاستهلاك.

ب/ طريقة لاغرانج: نستخدم هذه الطريقة متغيرين أو أكثر، وتتخصص في إضافة القيود إلى الدالة الأصلية في صورتها الصغرى، فنشكل بدالة دالة الهدف، ونبحث عن حلها. هذه دالة لاغرانج في صورتها العامة هنا في دالة المنفعة تعرف هذه الطريقة إلى إيجاد قيم للمتغيرات التي تحصل دالة المنفعة عند نهايتها العظمى في ظل قيد الميزانية. في نصيف هذا الأخير إلى دالة المنفعة في صورتها الصغرى، كما يلي:

$$\mathcal{L} = U_T + \lambda (R - x p_x - y p_y)$$

حل المعادلة: نعدم المشتقات الجزئية الأولى بالنسبة إلى المتغيرات  $\lambda, y, x$  ثم نتأكد من الشرط الكافي هل تعبر القيم الموجودة عن نهاية عظمى أم دنيا، ونقبل فقط القيم التي تعبر عن نهاية عظمى.

مثال: نأخذ نفس المثال السابق.  $U_T = xy, R = 100, P_x = 2, P_y = 5$

1/ تشكيل دالة الهدف:

$$\mathcal{L} = U_T + \lambda (R - x p_x - y p_y)$$

$$\mathcal{L} = xy + \lambda (100 - 2x - 5y)$$

2/ المشتقات الجزئية الأولى نعدمها:

$$\begin{cases} \frac{\partial \mathcal{L}}{\partial x} = 0 \\ \frac{\partial \mathcal{L}}{\partial y} = 0 \\ \frac{\partial \mathcal{L}}{\partial \lambda} = 0 \end{cases}$$

$$\Leftrightarrow \begin{cases} y - 2\lambda = 0 & \text{--- (1)} \\ x - 5\lambda = 0 & \text{--- (2)} \\ 100 - 2x - 5y = 0 & \text{--- (3)} \end{cases}$$

عنا (1)  $\lambda = \frac{y}{2}$ ، ومن (2)  $\lambda = \frac{x}{5}$  إذن  $x = \frac{5}{2}y$

بالتعويض في المعادلة (3) نجد:

$$100 - 2\left(\frac{5}{2}y\right) - 5y = 100 - 10y = 0$$

$$y = \frac{100}{10} = \boxed{10}$$

$$x = \frac{5}{2}(10) = \boxed{25}, \quad \lambda = \frac{10}{2} = \boxed{5}$$

(18)

الشرط الكلاسيكي؛ للتأكد من أن هذه القيم تمثل نهاية عظمى، نبحث عن إشارة المحدد الهيسسي، التي يجب أن تكون موجبة.

قبل ذلك نكتب معادلات المشتقات الجزئية الأولى على الشكل التالي:

$$\begin{cases} y - 2\lambda = 0 \\ x - 5\lambda = 0 \\ 100 - 2x - 5y = 0 \end{cases} \iff \begin{cases} 0x + 1y - 2\lambda = 0 \\ 1x + 0y - 5\lambda = 0 \\ -2x - 5y + 0\lambda = -100 \end{cases}$$

نفاضل جزئياً هذه المعادلة بالنسبة إلى المتغيرات  $x, y, \lambda$ . ونأخذ معاملات الشكل مصفوفة كلاسيكي:

$$A = \begin{vmatrix} 0 & 1 & -2 \\ 1 & 0 & -5 \\ -2 & -5 & 0 \end{vmatrix}$$

نحسب المحدد.

$$\begin{aligned} |A| &= +0 \begin{vmatrix} 0 & -5 \\ -5 & 0 \end{vmatrix} - 1 \begin{vmatrix} 1 & -5 \\ -2 & 0 \end{vmatrix} - 2 \begin{vmatrix} 1 & 0 \\ -2 & -5 \end{vmatrix} \\ &= 0 [0 \times 0 - (-5)(-5)] - 1 [1 \times 0 - (-2)(-5)] - 2 [1(-5) - (-2)0] \\ &= 0 - 1(-10) - 2(-5) = +10 + 10 = +20 > 0 \end{aligned}$$

فالكميات الموجودة تمثل نهاية عظمى. تحقق المستهلك الكروم صفة

اشتقاق منحنى الطلب باستخدام منحنيات السواء؛ يتم اشتقاق منحنى الطلب

على سلعة ما باستخدام قدرة منحنيات السواء، كلاسيكي:

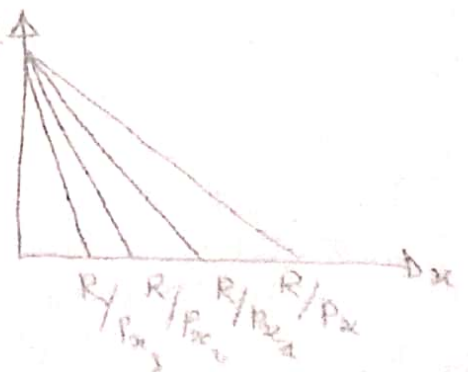
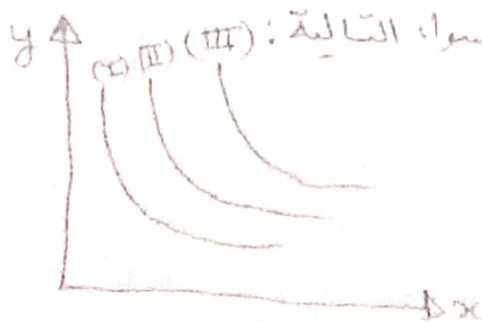
- نفرض ثبات دخل المستهلك وليكن  $R$ ، وثبات سعر السلعة  $y$ .

نرفع في كل مرة من سعر السلعة  $x$ ، من  $P_{x1}$  إلى  $P_{x2}$  إلى  $P_{x3}$ . فيكون شكل

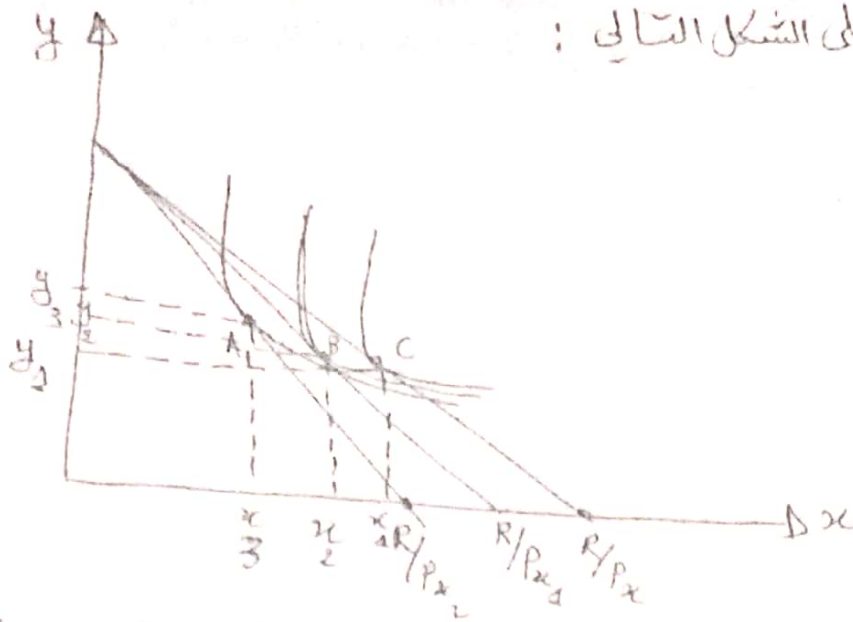
خط الدخل كلاسيكي إثر أي ارتفاع في سعر السلعة  $x$ .

- ونفرض أن المستهلك تفضيلات مختلفة تصورها

خريطة السواء التالية: (III)



درج الشكلين نعرض على الشكل التالي :



فكذلك نقاط التوازن هي :  $A(x_3, y_3)$  ;  $B(x_2, y_2)$  ;  $C(x_1, y_1)$

لاستطيع تكوين حدود الطلب على السلعة  $x$  كما يلي :

$P_x$	$P_x$	$P_{x1}$	$P_{x2}$
$x$	$x_2$	$x_2$	$x_3$

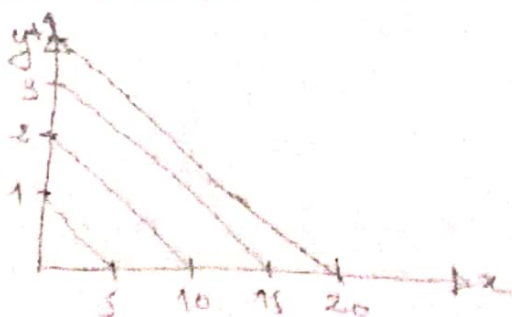
فنتى منحنى الطلب على  $x$  كما يلي :



منحنى الطلب على السلعة  $x$  .

مخبرات السواء الخاصة وتوازنا : نذكر هنا نوعين أساسيين هما :  
 1/ السلعتان بدلتان لبعضهما ؛ يمكن إحلال أحدهما محل الأخرى  
 لمقدار ثابت . أي يمكن التخلي على كمية من سلعة  $x$  وإحلال محلها كمية ثابتة  
 من سلعة  $y$  . فيكون  $TMS_{xy} = C^{st}$  مقداراً ثابتاً .

مثال :  $x$  قطعة نقدية من نوع 10 دج -  $y$  قطعة نقدية من نوع 50 دج .  
 المستهلك يتخلى عن وحدة نقدية من 50 دج ولحل محلها 5 وحدات نقدية



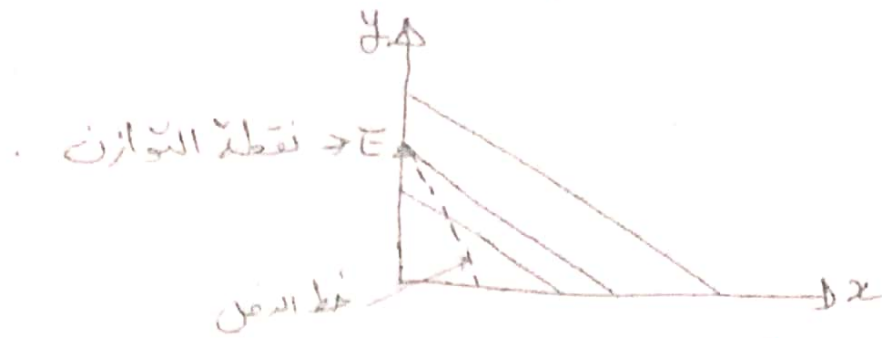
$$TMS_{xy} = \frac{\Delta y}{\Delta x} = 1/5$$

وعلمت للمغنى البياني كما يلي :

التوازن : يتبع التوازن كما يلي :

- في حالة انطباق خط الدخل على منحنى السواء ، فإن التوازن هو أي نقطة من هذا المنحنى .

- في حالة عدم انطباق المنحنيين يحصل التوازن كما يحدد الشكل التالي :



2/ المساحتان متكاملتان ، نفرض أن هذين الساعين للتكاملتين هما :

زوجي حذاء ، و وحدات رجل يمني ، و وحدات رجل يسري .

لا يستمد المستهلك أي منفعة دون أن يكون هناك تساوي بين الوحدتين

فمثلا (3 وحدات من وحدات رجل يمني ، و 3 وحدات من رجل يسري)

لا يستمد من خلاصم المستهلك 3 وحدات منفعة ثلاث أحذية (زوجي حذاء)

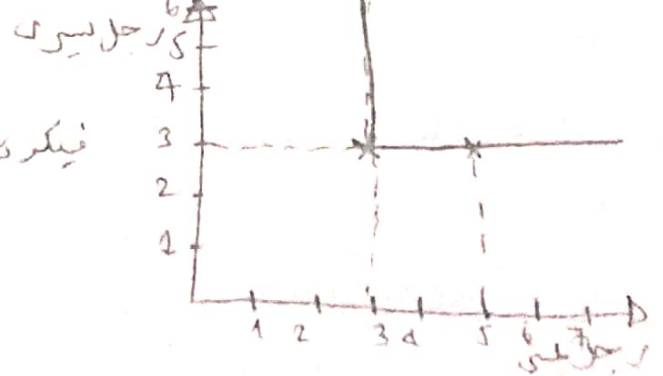
و (5 وحدات من وحدات رجل يمني ، و 3 وحدات من رجل يسري) لا يستمد

من خلاصم المستهلك ، إلا منفعة 3 أحذية أيضا .

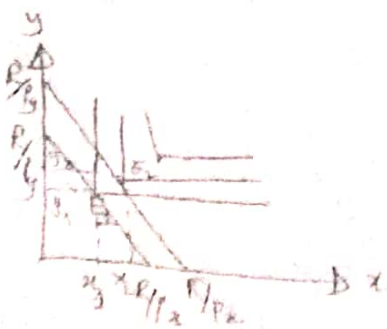
و (3 وحدات من وحدات الرجل اليمني ، و 7 وحدات من رجل يسري) لا يستمد

من خلاصم المستهلك ، إلا منفعة 3 أحذية أيضا .

وعليه يمكن تمثيل منحنى السواء كما يلي :



فيكون منحنى السواء بشكل زائدية قائمة



التوازن : لتصور خريطة السواء التالية :

تحدد نقطة التوازن عند  $E_1$  قبل ارتفاع الدخل

( $x_1, y_1$ ) ، وبعد ارتفاع الدخل تتحدد عند  $E_2$

حيث ( $x_2, y_2$ ) ويكون :

$$\frac{x_1}{y_1} = \frac{x_2}{y_2}$$

## الانتاج

عناصر المحاضرة :

- مفهوم الانتاج
- قانون تناقص الغلة
- اقتصاديات الحجم
- منحنيات الناتج للتساوي

مفهوم الانتاج : اعتبر انصار المدرسة الطبيعية التي ظهرت في فرنسا في القرن الثامن عشر، ان الانتاج هو خلق للمادة، لذلك اعتبروا ان الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج.

لان بث البذور في الارض ومن الحرث يعطي كمية اكبر بكثير من الميثولة زمن الحصاد (أرجني الحصول).

تطور الفكر الاقتصادي، أصبح الانتاج يعبر عنه خلق المنفعة او زيادة المنفعة في شئ كان نافعاً أصلاً.

- فالعمليات التي تخلق المنفعة في المادة او تزيد من المنفعة فيها، وذلك بتغيير شكل هذه المادة لجعلها صالحة لاشباع حاجة ما، و المنفعة المترتبة عن هذه العمليات يطلق عليها المنفعة الشكلية، تحويل الخشب الى أدوات صالحة للاستعمال (طارقات، كراسي، عرائش، ...)، تحويل الصوف الى قممات، الخ.

- العمليات التي تقوم بنقل المادة من مكان تنعدم فيه منفعتها (أو تقل فيه) الى مكان تشبع فيه حاجة أو أكثر، للمنفعة المترتبة عن هذه العمليات يطلق عليها المنفعة المكانية. مثل استخراج المياه الجوفية، نقل البترول، استخراج اليورانيوم، الخ.

- العمليات التي تقوم بنقل المادة في الزمن، أي الاحتفاظ بها حين الحاجة اليها، بذلك تزيد منفعتها، وهذه المنفعة هي المنفعة الزمانية، كالاحتفاظ داخل الغرف للبردة الخضروات والفواكه وبيعها وفي وقت غير وقت حياها، والاحتفاظ في السدود بحياها الفيضانات.

- العمليات التي تسهل نقل ملكية المادة من شخص لا ينتفع بها او يستفيع بها لشيء صائله الى شخص آخر يستفيع لمنفعتيها، و المنفعة المترتبة

عنه هذه العمليات يطلق عليها المنفعة القلمية أو المنفعة الحيازية .

نقل ملكية سيارة معطلة من شخص إلى شخص آخر يقوم بإصلاحها .  
- الخدمات التي يقدمها أصحاب الحرف كالطبيب والمهندس والامتياز والمحامى وعمال مؤسسات النقل والأماكن العامة ... الخ ، فتح أى هذه الخدمات لا تقدم في صورة مادية ، إلا أنها تسبب حاجة ، وهذه هي منفعة الخدمة الشخصية .

عوامل الإنتاج : تهتم نظرية الإنتاج بدراسة طبيعة دوال الإنتاج ، أى العلاقات الدالية بين كميات المستخرجات من عوامل الإنتاج ، وكمية الناتج للترتبة عن خلط هذه العوامل .

وتنقسم عوامل الإنتاج إلى عوامل إنتاج ؛ عوامل إنتاج ثابتة ، وعوامل إنتاج متغيرة  
1/ عوامل الإنتاج الثابتة ؛ هي التي لا يمكن تغيير مقاديرها بالزيادة أو النقصان خلال فترة زمنية يطلق عليها عادة المدى القصير . ومن هذه العوامل ؛ الأراضي والمباني والآلات .

2/ عوامل الإنتاج للتغيرة ؛ هي تلك العوامل التي يمكن إحداث أى تغييرات في كمياتها سواء بالزيادة أو بالنقصان وفقاً لمستوى الإنتاج للمشود بصرف النظر عن الفترة الزمنية ، ومن أمثلة ذلك ؛ العمل البشرى ، والمواد الخام والوقود الخ . وفي المدى الطويل تعتبر جميع عناصر الإنتاج متغيرة .

قانون تناقص الغلة أو قانون الغلة غير النسبية ؛ حتى يسرى هذا القانون لابد من توفر مجموعة من الفروض أهمها :

الفروض التي يقوم عليها القانون :

1/ جميع عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج سلعة ما تبقى ثابتة إلا واحداً فقط هو العنصر المتغير ، حيث تزيد كميات العنصر المتغير بالنسبة إلى الكميات من العناصر الثابتة ، ومن هنا استعد اسمه " قانون النسب المتغيرة " أو " قانون الغلة غير النسبية " .

2/ الوحدات المستخدمة من العنصر المتغير لابد وأن تكون من طبيعة واحدة ، وذات كفاءة واحدة ، أى أن خاص البوائت السامة لبعضها البعض .

3/ ثبات المستوى الفني للإنتاج ؛ نعني أن هناك علاقة دالية تربط بين



الكليات المستخدمة من عناصر الإنتاج المختلفة ، والناتج ، فإذا ما تغير المستوى  
القي الإنتاج أثناء دراسة هذا القانون ، فإن تلك العلاقة ستتغير ،  
وعندئذ لابد من دراسة هذا القانون من جديد على ضوء العلاقة الجديدة مع  
اختيار الفروض المختلفة التي يسري على أساسها هذا القانون .

مضمون القانون : نعرف هنا القانون من خلال ثلاث زوايا ليست مختلفة في  
ما بينها ، وإنما هي في الحقيقة ثلاثة أوجه لنفس الشيء .

- 1- لإنتاج سلعة ما ، إذا زيد أحد عناصر الإنتاج بوحدة متشابهة ومتكافئة  
مع ثبات الكميات الأخرى المستخدمة في العملية الإنتاجية ، فإن الناتج  
الكلي سيزيد بحد متزايد في أول الأمر ثم بعدل متناقص .
  - 2- لإنتاج سلعة ما ، إذا زيد أحد عناصر الإنتاج بوحدة متشابهة ومتكافئة  
مع ثبات الكميات الأخرى المستخدمة في العملية الإنتاجية ، فإن الناتج  
الحدي يتزايد في بادئ الأمر ثم يبدأ في التناقص .
  - 3- لإنتاج سلعة ما ، إذا زيد أحد عناصر الإنتاج بوحدة متشابهة ومتكافئة  
مع ثبات الكميات الأخرى المستخدمة في العملية الإنتاجية ، فإن الناتج  
المتوسط يتزايد في بادئ الأمر ثم يبدأ في التناقص .
- هذه الظاهرة اكتشفها (تورجو) الذي كان يشغل منصب وزير المالية  
في عهد لويس السادس عشر .

لاحظ أن البذور التي تبت في الأرض الخصبة تكون غلات دون تجهيزها ، تكون  
ذات فائدة متدنية جداً إن لم تكن معدومة ، وإذا ما أُنظمت عملية تجهيز  
الأرض إلى عامل واحد فإن المحصول يكون معتبراً ، وإذا ما أُضيف عامل  
ثاني ، وثالث ، ... للقيام بنفس المهمة مع العامل الأول ، فإن معدل الزيادة  
في الناتج تكون أكبر من معدل الزيادة في عدد العمال .

وقد لاحظ أيضاً أن التزايد في الناتج الكلي ، كلما زاد عدد العمال لا يستمر إلى  
ما لا نهاية ، بل إنه سيصل إلى حد يكون عنده الناتج أكبر ما يمكن ، ثم يأخذ  
في التناقص مع الزيادات المتتالية لعنصر العمل المتغير إلى أن تستنفذ طاقة  
الأرض كلية .

دع ان هذه الظاهرة اكتشفها تورجو ، إلا ان ريكاردو هو الذي صاغها  
في شكل قانون ، وطبقه على قطاع الزراعة عام 1814 م .

عرض القانون : ويتم عرض القانون حدوليا ، وبيانيا ، ويجريا .

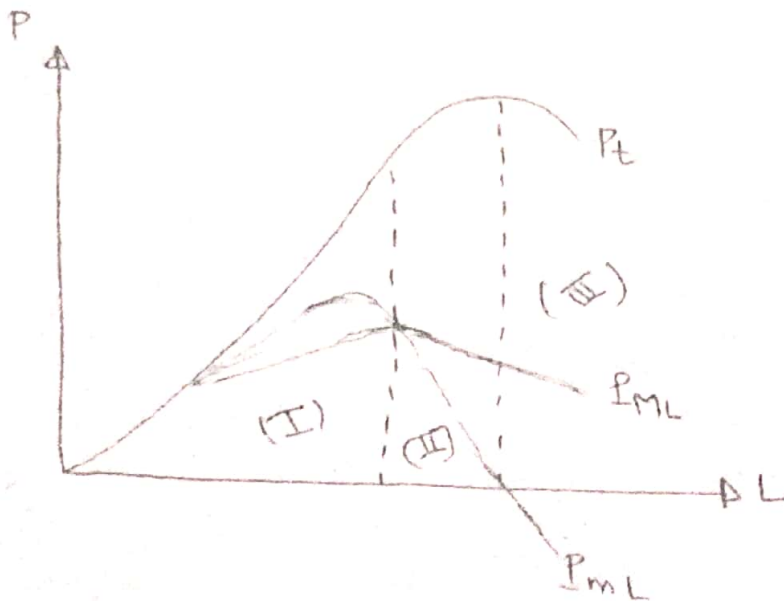
المرحلة	مرددة الإنتاج للورد للتغير	الإنتاج المتوسط	الإنتاج الحدوي	إنتاج المتغير	العنصر المتغير	العناصر الثابتة
تزايد الغلة	$e_L > 1$	15	0	0	0	قطعة أرض ذات مساحة ثابتة وطاقة أيضا ثابتة من رأس المال .
		17,5	15	15	1	
		20	20	30	2	
		20	25	60	3	
تناقص الغلة	$0 < e_L < 1$	19	20	80	4	
		17,5	15	95	5	
		15,5	10	105	6	
		13,75	5	110	7	
الغلة الثابتة	$e_L < 0$	11,7	0	110	8	
		-5	105	9		

مرددة العنصر الانتاجي للتغير :  $e_L = \frac{\partial P_L}{\partial L} \times \frac{L}{Q}$

$$e_L = \frac{\partial P_L}{\partial L} \times \frac{L}{Q}$$

$$= P_{mL} \times \frac{1}{P_{mL}} \Rightarrow e_L = \frac{P_{mL}}{P_{mL}}$$

حيث  $P_{mL}$  : الإنتاج الحدي ،  $P_{ML}$  : الناتج للمتوسط .



مراحل الإنتاج :

المرحلة (I) : من 0 إلى أن يصل الناتج للمتوسط إلى أقصاه .  
وفيها يصل الناتج الحدي إلى أقصاه ويبدأ في التناقص قبل  
نهاية هذه المرحلة ويتساوى مع الناتج للمتوسط في نهاية هذه  
المرحلة أي يكون الناتج للمتوسط في أقصاه .  
عند ما يكون الناتج الحدي للمتوسط متساوياً إلى أعلى يكون

الناتج الحدي أعلى منه .

سرونة العنصر الانتاجي في هذه المرحلة تفوق 1 وتساويه في نهايتها .

المرحلة الثانية ( II ) : تستد من نهايته للرحلة السابقة الى ان يصل الناتج الحدي

الى الصفر ويكون الناتج الكلي في اقصاه .

- الناتج الكلي متناقص للمتوسط متناقص لكنه اعلى من الناتج الحدي

- سرونة العنصر الانتاجي معصورة بين 0 و 1 لان الناتج للمتوسط في هذه المرحلة

اكثر من الناتج الحدي . اي للقيام اكر من البسيط .

المرحلة الثالثة ( III ) : تبدأ من نهاية المرحلة السابقة ولا تتحدد بنهاية .

يكون فيها الناتج الحدي سالباً . والناتج المتوسط متناقص دون ان يصل

الى الصفر . بل يقترب منه مع تزايد كميات العنصر المتغير ، ويكون الناتج

الكلي ايضا متناقصا .

وبالتالي سرونة العنصر الانتاجي سالبة . لان الناتج الحدي سالب ، والناتج

المتوسط موجب .

المنطقة الاقتصادية : هي المرحلة الثانية لان فيها  $P_{ML}$  موجب ،  $P_H$  موجباً

اي تزايد كفاءة عنصر العمل البشري ، فليس من المنطقي ان تتوقف المؤسسة عن

الانتاج . طالما ان كفاءة المورد تزايدت باستمرار استخدامه .

ما هو القدر الامثل من المورد المتغير الذي يجب استخدامه في المرحلة الثانية للانتاج؟

يتم استخدام المورد بالقدر الذي تساوي فيه قيمة الناتج الحدي للمورد مع سعر الوحدة من المورد . اي

$$P_{ML} \times P_y = P_x$$

$P_{ML}$  : الناتج الحدي ،  $P_y$  : سعر الوحدة من الناتج ،  $P_x$  : سعر الوحدة من المورد .

العلاقة بين الناتج الحدي  $P_{ML}$  ، والناتج المتوسط  $P_M$  :

$$P_{ML} = \frac{Y}{X}$$

عندما يكون الناتج المتوسط صاعداً (الدالة متزايدة) أي  $\frac{\partial P_{ML}}{\partial X} > 0$

$$\frac{\partial P_{ML}}{\partial X} = \frac{\frac{\partial Y}{\partial X} \cdot X - \frac{\partial X}{\partial X} \cdot Y}{X^2} > 0$$

$$\frac{\partial Y}{\partial X} \cdot X - Y > 0$$

$$\frac{\partial Y}{\partial X} - \frac{Y}{X} > 0 \Rightarrow \frac{\partial Y}{\partial X} > \frac{Y}{X}$$

(5)

أي  $P_{mL} > P_{mL}$  الناتج الذي أعلى من الناتج المتوسط عند ما يكون الناتج المتوسط متناقصاً .

تقوم بنفس العمل السابق ، فبعد ما يكون الناتج المتوسط قارراً عند :

$P_{mL} < P_{mL}$  الناتج الذي أسفل الناتج المتوسط عند ما يكون هذا الأخير متناقصاً .

و عند ما يكون الناتج المتوسط في الذروة ، أي يكون المشتق الأمامي صفراً

ونجد :  $P_{mL} = P_{mL}$  وهي نهاية للرحلة الأولى .

تفسير قانون تناقص العائد : في المرحلة الأولى تكون نسبة العنصر المتغير إلى العناصر الثابتة عالية جداً ، فلا يكون متعارفاً مع العناصر الأخرى ، فلا يمكنه استغلال الطاقة الكبيرة لهذه العناصر نظراً لضآلته بالنسبة إليها . و بزيادة عدد وحدات العنصر المتغير يمكن تخصيص عامل لكل جانب من جوانب الإنتاج ، وهذا يؤدي إلى حسن استغلال العناصر الثابتة وينعكس ذلك في تطور النواتج الكلية ( الكلية المتوسط والحدى ) .

في المرحلة الثانية : استمرار زيادة العنصر المتغير يجعل نسبة العنصر المتغير إلى العناصر الثابتة متزايدة ، وبالتالي يصبح لكل عنصر متغير يقابل مقدار أقل فأقل من العناصر الثابتة ، وهذا معناه بدأ تناقص إنتاج العنصر المتغير ( العامل ) لذا يتناقص الناتج المتوسط ، أما الناتج الكلي فيستمر في التزايد لمعدل متناقص لأن الناتج الحدي موجباً .

المرحلة الثالثة : استمرار زيادة عنصر العمل ( عدد العمال ) ، تتراحم وحدات هذا العنصر مع بعضها البعض أمام العناصر الثابتة ويؤدي ذلك إلى العوض وانخفاض الناتج الكلي لأن الناتج الحدي أصبح سالباً .

غلة الحجم ( اقتصاديات الحجم ) : إن من أهم الفروض التي يقوم عليها هذا القانون السبب المتغيرة ، ثبات جميع العناصر الإنتاجية إلا واحداً متغيراً ويُلحق هذا القانون إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية متغيرة ، ولا يتم ذلك إلا في الأجل الطويل .

فيستعجم المؤسسة وإمكاناتها الاستفادة من اقتصاديات الحجم ، إذ يزيد حجم الناتج بنسبة أكبر من الزيادة في حجم العناصر الإنتاجية المستخدمة ، و يطلق على هذه الظاهرة « غلة الحجم » أو اقتصاديات الحجم ، إلى نسبة الزيادة في العناصر الإنتاجية يرافقتها الزيادة بنسبة أكبر في الغلة

الأثر هذه الزيادة تتوقف عند حد معين الحجم الأمثل ثم تبدأ في التناقص، وعليه فإن ظاهرة غلة الحجم كمرأيضا مثلات مراحل: زيادة، وثبات، وتناقص.

٨ / زيادة غلة الحجم: إذا ما ضاعفتنا العناصر الإنتاجية لتتزيد الغلة بنسبة أكبر من الضعف، ويرجع ذلك إلى مزايا تخصيص وتقسيم العمل، وعدم قابلية بعض العناصر الإنتاجية إلى التجزئة.

1-٨ : التخصيص وتقسيم العمل: تقسيم العملية الإنتاجية إلى مراحل قصيرة وتخصيص العامل في جزء من هذه الأجزاء، وبالتالي ترفع إنتاجية العامل، ولهذا الأجزاء مزايا أهمها:

- زيادة مهارة العامل وخبرته؛
- تجنب إضاعة الوقت بالانتقالات بين الأعمال المختلفة؛
- قيام العامل بالأعمال الدقيقة وقيام الآلة بالأعمال الشاقة؛
- تسهيل الابتكارات.

2-٨ : عدم قابلية بعض العناصر الإنتاجية للتجزئة:

- أ- إن السلاح الرأسمالية لا تؤدي وظيفتها بكفاءة إلا إذا كان حجمها كبيرا، وبالتالي تقل تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة، فنقل طن واحد من النفط بالحاويات العملاقة يكون أقل تكلفة من حمله بواسطة الحاويات صغيرة الحجم.
- ب- كثبات غلة الحجم: أي زيادة مضاعفة العناصر الإنتاجية بنسبة معينة يرافقتها تضاعف الناتج بنفس نسبة التضاعف.
- ج- تناقص الغلة: ويعني مضاعفة العناصر الإنتاجية بنسبة معينة يرافقتها مضاعفة الناتج بنسبة أقل.

ومن الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذه المرحلة هي سوء التنظيم الناتج عن تعقد الإدارة وبالتالي تقل إنتاجية العامل، وأيضا بعد الجهاز الإداري عن الجهاز التنفيذي يؤدي إلى تأخير صدور وتطبيق القرارات حتى وإن تم ذلك بالوسائل التكنولوجية المتطورة.

أمثلة:  
مثال: دالة إنتاج مؤسسة معطاة على الشكل التالي:

$$Q = 3L^2 + 2LK + K^2$$

في أي مرحلة يمر الناتج التالي؟

الجدول : مضاعف العناصر بين الإنتاجين  $n$  مرة ، فيكون :

$$Q = 3(nL)^2 + 2(nL \cdot nk) + (nk)^2 = n^2(3L^2 + 2Lk + k^2) \\ Q = n^2 \cdot Q$$

أي أن الناتج الكلي تضاعف  $n^2$  مرة رغم مضاعف العناصر بين الإنتاجين فقط  $n$  مرة .

فالناتج الكلي يمر بمرحلة تزداد غلة الحجم .

مثال 2 : دالة إنتاج مؤسسية

$$Q = \frac{L^2 + 4Lk + 5k^2}{L+k}$$

الناتج ؟

الحل : تضاعف العناصر الإنتاجية  $n$  مرة ، فيكون :

$$Q = \frac{(nL)^2 + 4(nL) \cdot (nk) + 5(nk)^2}{(nL) + (nk)} = \frac{n^2}{n} \cdot Q = n \cdot Q$$

فالناتج يمر بمرحلة ثبات الغلة ، لأن مضاعف العناصر الإنتاجية  $n$  مرة سوية أدى إلى مضاعف العناصر لنفس عدد المرات ( $n$  مرة) .

مثال 3 : نفس السؤال ،

$$Q = \frac{L + 7k}{3L + k}$$

الجدول : تضاعف العناصر بين الإنتاجين  $n$  مرة . فيكون :

$$Q = \frac{nL + 7nk}{3nL + nk} = \frac{n(L + 7k)}{n(3L + k)} = Q$$

فحين فإن ضاعفنا العناصر بين الإنتاجين  $n$  مرة ، إلا أن الناتج لم

يتغير بقي على حاله . فالناتج في مرحلة تناقص الغلة .

التوازن الفني للمؤسسة : إن المؤسسة تبحث عن وضع توازنها بالوصول إلى الحجم

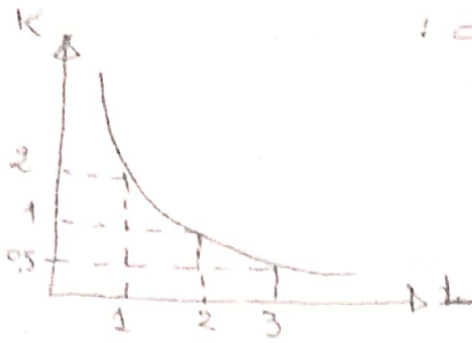
الذي يأتى إلى تكاليف منخفضة بذلك أقصى ربح ممكن .

ويمكن دراسة التوازن الفني للمؤسسة باستخدام فكرة التوازن الحديثة ، تماثل

في نظرية المستهلك + المنفعة الحرة ، و" يحتاج فكرة منحنيات الإنتاج المتساوي

وهي تماثل في نظرية سلوك المستهلك ، ومنحنيات السواء .

مخبرات الناتج للتساوي، تشبه كثيراً مخبرات السواء في نظرية سلوك المستهلك. ويمكن تعريفها: «المحل الهندسي للنقطة التي تعبر كل نقطة منها على مجموعة من عنصر الإنتاج تعطي للناتج نفس مستوى الإنتاج». ويمكن تمثيله بيانياً كما يلي:



هنا مثلاً لإنتاج 50 وحدة من سلعة معينة، نستطيع إنتاج ذلك بالتوفيقات التالية: (1 من L و 2 من K)، (2 وحدات من L، 1 وحدة من K)، (3 وحدات من L، 0.5 وحدة من K). فالناتج هنا عدد حقيقي (50 وحدة هنا)، بينما في معنى السواء لا يعبر عن قيمة معلومة المنفعة. وهذا هو الاختلاف بين معنى السواء والناتج للتساوي.

يقابل المعدل الحدي للإحلال الذي تناولناه في مخبرات السواء، معدل الإحلال الحدي الفعلي هنا، يرمز له بالرمز  $TMST_{LK}$ .

ويعرف: «عدد الوحدات من K عنصر رأس المال التي يمكن أن تحل محلها وحدة إضافية من عنصر العمل L، لكي ينتج

الناتج نفس الكمية» بقائه على نفس <sup>مستوى</sup> الناتج للتساوي.

عند أي نقطة من معنى الناتج للتساوي يمكن حساب معدل الإحلال الحدي الفعلي كما يلي:

$$TMST_{LK} = \frac{\partial K}{\partial L}$$

وهندسياً يعبر عنه ميل المماس عند هذه النقطة.

خصائص مخبرات الناتج للتساوي: مثل نفس خصائص مخبرات السواء وهي:

1- تتحرك من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين، وحددياً باتجاه نقطة البداية، وأنها غير متقاطعة.

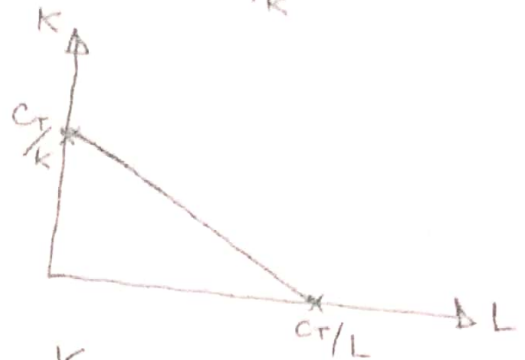
2- تفسير ذلك كما تناولنا في مخبرات السواء مع استبدال كلمة المجموعة السلعة بعنصر الإنتاج هنا فقط.

خط التكلفة المتساوية ؛ ويقابل خط الدخل في منحنى السواء نظرية سلوك المستهلك . نستبدل المجموعة السلوية بعنصر الإنتاج كما يفعل R في نظرية سلوك المستهلك تعبر عن اللوارد الآلية للتامة المؤسسة المصنوع على عنصر الإنتاج L ، K ورزها  $C_T$

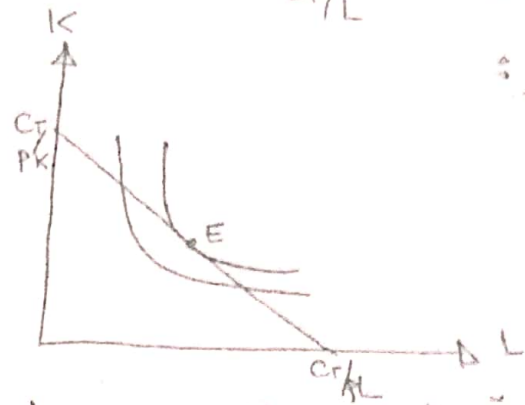
- $P_x$  عنصر في نظرية سلوك المستهلك تعبر هنا عن ثمن عنصر العمل  $P_L$
- $P_y$  في نظرية سلوك المستهلك تعبر هنا عن ثمن عنصر رأس المال  $P_K$

•  $C_T = L P_L + K P_K$   $R = x P_x + y P_y$  يتقاطعا هنا

ميلها بالقياس للطفلة :  $\frac{P_L}{P_K}$  لأنه سالب . ويمكن تمثيل خط التكلفة



تالي :



توازن المؤسسة :

توازن المؤسسة " تحصل على أقصى إنتاج بأقل تكلفة " عند النقطة E ، لذا فإن النسب في منحنيات التخط السواء .

ويكون أيضا ؛ ميل منحنى الناتج للتساوي = ميل خط التكلفة

(1) —  $\frac{\partial K}{\partial L} = TMST_{LK}$  هو ميل منحنى الناتج للتساوي

(2) —  $\frac{C_T}{P_K} \div \frac{C_T}{P_L} = \frac{C_T}{P_K} \times \frac{P_L}{C_T} = \frac{P_L}{P_K}$  ميل خط التكلفة هو ؛

من (1) و (2) ، شرطا التوازن هو ؛

$$TMST_{LK} = \frac{\partial K}{\partial L} = \frac{P_L}{P_K}$$

$\frac{\partial K}{\partial L} = \frac{\partial K}{\partial Q} \times \frac{\partial Q}{\partial L} = P_{mL} \times \frac{1}{P_{mK}} = \frac{P_{mL}}{P_{mK}}$  (10)

و يمكن كتابته أيضا ،



مثال : دالة انتاج مؤسسته معطى على الشكل التالي :

$$Q = (L^{-1/2} + K^{-1/2})^{-2}$$

تحصل على عناصر الـ انتاج  $L, K$  بالسعرين  $P_L = 64$  و  $P_K = 8$

احسب :

- اقص انتاج يمكن الحصول عليه بتكاليف قدرها 6480 .
- الحد الادنى للتكاليف لانتاج 25 وحدة من الناتج .

الحل : نطبق شروط توازن المؤسسة

$$P_{mk} = \frac{\partial Q}{\partial K}, P_{ml} = \frac{\partial Q}{\partial L} \quad \text{حيث} \quad \frac{P_{ml}}{P_{mk}} = \frac{P_L}{P_K}$$

نعلم ان مشتق  $(\frac{1}{f})' = -\frac{f'}{f^2}$

$$P_{ml} = \frac{\partial (L^{-1/2} + K^{-1/2})^{-2}}{\partial L} = -2(-1/2 L^{-3/2}) \cdot (L^{-1/2} + K^{-1/2})^{-3}$$

$$P_{mk} = \frac{\partial (L^{-1/2} + K^{-1/2})^{-2}}{\partial K} = -2(-1/2 K^{-3/2}) \cdot (L^{-1/2} + K^{-1/2})^{-3}$$

$$\frac{P_{ml}}{P_{mk}} = \frac{-2(-1/2 L^{-3/2}) \cdot (L^{-1/2} + K^{-1/2})^{-3}}{-2(-1/2 K^{-3/2}) \cdot (L^{-1/2} + K^{-1/2})^{-3}} = \frac{L^{3/2}}{K^{3/2}} \quad \text{--- (1)}$$

$$\frac{P_L}{P_K} = \frac{64}{8} = 8 \quad \text{--- (2)}$$

نسوي (1) مع (2) نجد :

$$\frac{K^{3/2}}{L^{3/2}} = 8 \Rightarrow \left(\frac{K^{1/2}}{L^{1/2}}\right)^3 = 2^3$$

$$\Rightarrow \frac{K^{1/2}}{L^{1/2}} = 2$$

$$\frac{K}{L} = 4 \Rightarrow \boxed{K=4L}$$

نضع التكلفة للتساوية

$$C_T = LP_L + KP_K$$

$$6480 = 64L + 8K$$

نعرض عن  $K$  بما فيها نرى نجد :

$$6480 = 64L + 8 \times 4L \Rightarrow L = \frac{6480}{96} = 67,5$$

(11)

$$K = 4(67.5) = 270.$$

و يتم تصنيع المنتج ل = ك في آلة الإنتاج من أجل أعلى

$$Q = 30$$

و هو أقصى إنتاج

$$25 = (L^{\frac{1}{2}} + K^{\frac{1}{2}})^{-2} \quad \text{أي} \quad Q = 25$$

و لنا معادلة

$$K = 4L$$

بالعوض عن ك بـ 4L في المعادلة السابقة نحصل

$$25 = (L^{\frac{1}{2}} + (4L)^{\frac{1}{2}})^{-2}$$

نحذف الطرفين فنكون

$$25^{\frac{1}{2}} = (L^{\frac{1}{2}} + (4L)^{\frac{1}{2}})^{-1}$$

$$5 = \frac{1}{L^{\frac{1}{2}} + (4L)^{\frac{1}{2}}} = \frac{1}{\sqrt{L} + \frac{1}{2}\sqrt{L}}$$

$$5 = \frac{1}{\frac{3}{2}\sqrt{L}} \Rightarrow 5 = \frac{2}{3}\sqrt{L}$$

$$\sqrt{L} = \frac{15}{2} \Rightarrow L = \left(\frac{15}{2}\right)^2 = \boxed{56.25}$$

$$K = 4L =$$

$$K = 4(56.25) = \boxed{225}$$

## سلسلة الانتاج

التمرين الأول : عرف الانتاج ، مامضمون قانون تناقص الغلة ؟ ، وماهي مختلف الأسس التي يقوم عليها ؟ ، وما تفسيره؟

عرف : العناصر الانتاجية ، الفترة الزمنية القصيرة ، الفترة الزمنية الطويلة ، غلة الحجم .

التمرين الثاني : يمثل الجدول التالي العلاقة بين عدد العمال ، وكمية الانتاج بالطن من القمح ، مع افتراض ثبات باقي العناصر الانتاجية الأخرى ( مساحة الأرض ، عدد الآلات )

عدد العمال	النتاج الكلي	النتاج المتوسط	النتاج الحدي	المرحلة	مرونة إنتاج المورد
0	0				
1	12				
2	28				
3	48				
4	80				
5	100				
6	108				
7	111				
8	113				
9	114				
10	114				
11	110				

املا الجدول

ارسم المنحنيات الثلاثة على نفس المستوي المزود بمعلم متعامد ومتجانس

بين مختلف المراحل ، والعلاقة بين النواتج المختلفة ، وماهي المرحلة الاقتصادية

التمرين الثالث : اليك دالة الإنتاج التالية :  $Q = L + L^2 + L^3$

احسب كلا من : الناتج الحدي ، الناتج المتوسط ، مرونة الإنتاج

حدد مراحل الإنتاج الثلاث

التمرين الرابع : تعطي دوال الإنتاج التالية :

$$Q = \frac{L+7 \cdot K}{3+L+K}, \quad Q = \frac{L^2+4L \cdot K+5K^2}{L+K}, \quad Q = 3L^2 + 2L \cdot K + K^2$$

في أي مرحلة يمر الناتج الكلي ، حيث كل العناصر الإنتاجية متغيرة

التمرين الخامس : إحدى المؤسسات دالة الإنتاج الخاصة بها هي :

$$Q = \left( L^{\frac{-1}{2}} + K^{\frac{-1}{2}} \right)^{-2}$$

$$P_L = 64 = P_K^2$$

أوجد أقصى إنتاج يمكن الحصول عليه بتكاليف قدرها 6480 .

الحد الأدنى للتكاليف لإنتاج 25 وحدة من الناتج .

## نظرية سلوك المستهلك

### معينات السواء .

عناصر المحاضرة :

- الانتقادات للوجهة النظرية المنفعة الحدية ؛
- منحى السواء وضريبة السواء ؛
- خصائص معينات السواء ؛
- قيد لليزانية وانتقاله ؛
- توازن للمستهلك باستخدام معينات السواء ؛
- توازن معينات السواء الخاصة .

نقد نظرية المنفعة الحدية : ترى النظرية الكلاسيكية في تفسير سلوك المستهلك

إمكانية قياس المنفعة عددياً ، بوحدة الملق عليها مارشال "وحدة منفعة" .  
إلا أن مضمون هذه الوحدة يبقى مبهماً .

فمثلاً وحدة للمعرفة بأنها جزء من عشرة صلايين من اللسانة الفاصلة بين  
القطب الشمالي وخط الاستواء مروراً بباريس .

والكلغ وزن اسطوانة من الإيريديوم والبلايين ارتفاعها 39 ملم ، وقطرها 39 ملم  
مخطئة في درجة صفر درجة مئوية .

وكل الوحدات معرفة تعريفاً دقيقاً يميزها جيداً ، وأدوات القياس تتميز  
بالصدق والثبات .

وهذا ما تفتقده هذه الوحدة . فلا يمكن قياسها كمياً ، كما أنها تصبر عن شعور  
ذاتي يختلف من شخص إلى آخر .

كما أن نظرية المنفعة الحدية أيضاً ترى أن قيمة الشيء تتحدد على أساس  
المنفعة الحدية بعد حد التشبع .

فقيمة رغيف الخبز مثلاً ، هي قيمة رغيف الخبز الثاني ، إذا كان هذا المستهلك  
يصل إلى حد التشبع بعد تناول رغيف واحد من الخبز .

وهذه الفكرة هي استخدمها آدم سميث في الإجابة على لغز القيمة للشهور  
( قيمة الماء أرخص من قيمة المعدن النفيس الأطلس رغم أهمية الماء بالنسبة للإنسان )

فهذه النظرية أهملت بجانب الطلب ( للمستهلك فقط ) ، وأهملت جانب  
العروض ( للمنتج ) ، لأنها لم تدخل تكلفة إنتاج وحدة السلعة في الحساب .

فحينما وضع مارشال نظريته في القيمة، أخذ في الاعتبار كلا من المنفعة الحديدية (الطلب)، والتكلفة الحديدية للإنتاج (العرض)، وأن تفاعل العرض والطلب هما اللذان يحددان القيمة.

وعلى ذلك تكون نظرية المنفعة الحديدية نظرية ناقصة. منحنيات السواء وخريطة السواء: إن التحليل بواسطة منحنيات السواء لم يترك فكرة المنفعة، فالسابع يطلبها للمستهلك بغرض الحصول على منفعتها. والآن أنه لا يرى أية ضرورة لمعرفة مقدار المنفعة التي يحصل عليها للمستهلك باستهلاكه لوحدة من سلعة (خدمة) معينة، بل كل ما يفرضه هذا التحليل أن يكون للمستهلك قادراً على تفضيل (ترتيب) كمية من سلعة معينة على كمية من سلعة أخرى، أو مجموعة سلع على مجموعة سلع أخرى وهذا التفضيل ناتج عن اعتقاده بأنها تسده بل تسباع أكبر، دون الحاجة إلى معرفة مقدار هذا التفاضل (غير معتبر عند عددياً).

إن إشاعة استخدام أسلوب التحليل بواسطة منحنيات السواء في حقل المستهلك يعود إلى الإقتصادي هيكس والرياضي ألين، يبحث قدماه في هذا المجال سنة 1934م.

وإن هذا التحليل يرى أن المستهلك يوزع دخله بين السلع والخدمات المختلفة حسب تفضيلاته في فترة زمنية معينة، لذا إنجده الاقتصاديون بدلاً من قياس المنافع إلى المفاضلة بينها. افترضت نظرية اختيار المستهلك أربعة فروض منطقيّة تتعلق بتفضيلات المستهلكين هي:

- أن المستهلك قادر على التمييز بين المجموعات التي يفضلها عن غيرها وللمجموعات للتساوية مع بعضها من حيث المنفعة؛
- أن يكون اختيار المستهلك لأي من المجموعات السلعية في علاقة متعديّة فإذا كانت المجموعة السلعية الأولى أفضل من المجموعة السلعية الثانية وهذه الأخيرة أفضل من المجموعة السلعية الثالثة، فتكون المجموعة السلعية الأولى أفضل من المجموعة السلعية الثالثة.  $A_1 \succ A_2 \succ A_3 \Rightarrow A_1 \succ A_3$ ؛
- المستهلك يفضل المجموعة السلعية ذات الكميات الأكبر على المجموعة السلعية ذات الكميات الأقل؛